

عالمنا

لجنة التأليف

حَضَارَةٌ؟.. أَمْ حَضَارَاتٌ؟؟

الدكتور محمد عمارة

دار الوفاء

تأملينا

حَضَارَةٌ؟ أمْ حَضَارَاتٌ؟

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

تدار الشؤون للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة ش.م.م
الإدارة والمطابع : المنصورة ش.م.م محمد عبد الواحد كلية الآداب
ت ٢٥٦٢٢ / ٢٥٦٢٢ / ٢٥٦٢٢
العضو : إدارة كلية الطب ٢٥٦٢٢ من ب ٢٥٦٢٢ / ٢٥٦٢٢



عالمنا

حَضَارَةٌ؟.. أَمْ حَضَارَاتٌ؟؟

الدكتور محمد عُمارة



تمهيد فى السؤال

قد لا يختلف الكثيرون فى الإجابة على هذا السؤال ، إن هم انطلقوا إلى الإجابة عنه من « الواقع » المتجسد فى معالم التمايز الحضارى ، تلك التى ترسم « حدودا » لـ « الأوطان الحضارية » ، هى الأكثر رسوخا والأطول أعمارا — فى حياة الأمم والشعوب — من تلك التى تمثل « الحدود السيامية » للدول والامبراطوريات .

فتميز اليابان كحضارة ذات هوية خاصة تميز أمتها ، عبر تاريخها الطويل ، حقيقة لا يختلف عليها السائحون ، فضلا عن أهل الذكر والاختصاص ! ..

وتميز الهند كحضارة مالكة لهوية حضارية خاصة ، أمر لا مجال فيه للاختلاف .. وكذلك الحال بالنسبة للصين ، كحضارة متميزة ، إن فى تراثها وتاريخها القديم ، أو فى نهضتها المعاصرة التى طوعت « الماركسية الغربية » ، لتراثها الحضارى الخاص ! ..

أما تميز الغرب كحضارة فهو حقيقة يجمع عليها الدارسون ، مستوى فى ذلك التميز حقب جاهليتها اليونانية القديمة ، ونهضتها

الأوربية الحديثة ، والواقع المعاصر الذى نعيش فيه ..

لكن جدلا كثيرا ، وخلافا كبيرا تشهدهما ساحات الفكر ، فى
الإجابة على هذا السؤال ، إذا كان الحديث عن علاقة حضارتنا
الإسلامية بالحضارة الغربية على وجه التحديد ؟! ..

هنا ، وفى هذا الميدان من ميادين الدراسات الحضارية ، تبرز
دعوى « واحدة الحضارة » ، ونعتها بـ « العالمية » ، وبـ « الإنسانية » ،
الأمر الذى يعنى إنكار تميز الحضارة الإسلامية عن الحضارة الغربية
بالسمات والقسمات التى تضمن لها هوية وخصوصية ترسم لامتها
ولعالمها حدودا حضارية يجب الحفاظ عليها وحمايتها من الغزو والمسح
والنسخ والتشويه والاقتلاع ! ..

فلا أحد - من الغربيين أو المتغربين - يجادل فى تميزنا ،
حضاريا ، عن اليابان والهند والصين ، ولا فى تميز تلك الحضارات
الشرقية العريقة عن الحضارة الغربية ، وإنما يثور الجدل ويحتدم الخلاف
إذا كان طرفا المقارنة وقطبا العلاقة : حضارة الغرب وحضارة
الإسلام ؟! ..

الأمر الذى يشى بدور المنافسة والصراع التاريخى بين الحضارتين
فى « تزيف الوعى » لدى منكبرى التمايز الحضارى فى هذه الحالة
وحدها ! ، وينبئ عن مقاصد الهيمنة التى تقف وراء دعوى هذه
« الواحدة الحضارية » فى هذا المقام بالذات ؟! ..

فحضارات الشرق الأقصى - اليابانية ، والصينية ، والهندية -
هى حضارات محلية ، لم تمتلك أى منها - عبر تاريخها - إمكانات

المنافسة العالمية ، والعطاء والتأثير والقبول خارج الحدود ، ومن ثم
فهي لا تمثل ، حتى في مراحل نهوض أممها ، خصما حضاريا
للحضارة الغربية ، التي تهيمن على مقدرات عالمنا منذ عدة قرون ! ..
بينما الحال في علاقة الحضارتين الإسلامية والغربية ليس كذلك ،
فلكليهما إمكانات التأثير والعطاء والقبول خارج الحدود .. وبينهما
تدافع بلغ حد الصراع عبر حقب طويلة من التاريخ ؟! الأمر الذي
سيجعل البحث - في هذه الصفحات - عن إجابة علمية لهذا السؤال :
عالمنا : حضارة واحدة ؟ أم تعددية حضارية ؟؟ وقفنا على إجابة
الغربيين - ومعهم المتغربون ! - وعلى إجابة الإسلاميين ، التابعة من
رؤية الإسلام للعلاقة بين الحضارات ..

الجواب الغربى

إذا شئنا « جوابا غربيا » على هذا السؤال — عالمنا: حضارة ؟ أم حضارات ؟؟ — فإن فى الفكر السائد لدى مختلف ميادين الفكر الغربى ما يجسد لنا معالم هذا الجواب .

● فمن نماذج فكر « السياسة — الحرية » و « الحرب — السياسة » نختار كلمات « جيانى ديميكليس » — عندما كان رئيسا للمجلس الوزارى الأوروبى — فلقد سأله مراسل « النيوزويك » الأمريكية عن مبررات بقاء حلف الأطلنطى بعد زوال المواجهة بين الغرب الليبرالى والمعسكر الذى كان اشتراكيا ؟ . فأجاب :

« صحيح أن المواجهة مع الشيوعية لم تعد قائمة ، إلا أن ثمة مواجهة أخرى يمكن أن تحل محلها بين العالم الغربى والعالم الإسلامى .. »

فلما عاد مراسل « النيوزويك » ليسأله :

— وكيف يمكن تجنب تلك المواجهة المحتملة ؟ .

قال : « ينبغى أن تحل أوربا مشاكلها ليصبح النموذج الغربى أكثر جاذبية وقبولا من جانب الآخرين فى مختلف أنحاء العالم ، وإذا فشلنا فى تعميم ذلك النموذج الغربى فإن العالم سيبصبح مكانا فى منتهى

الخطورة (١) « ١٩ » ..

فهنا إجابة تهدد بمحاربة مختلف أنحاء العالم - وفي المقدمة «العالم الإسلامي» - إذا لم يتم «تعميم وقبول النموذج الغربي» ١٩ ..

● ومن نماذج «فكر: السياسة الاستراتيجية» و «الاستراتيجية - السياسة» نختار رؤية الرئيس الأميركي الأسبق «ريتشارد نيكسون» ، تلك التي حدد فيها الخيارات النهضوية القائمة أمام العالم الإسلامي المعاصر . فلقد حذر من :

أ - خيار «الرجعية : صاحبة الأيدلوجية القومية المتعصبة» المتعلقة بـ «وهم الوحدة العربية» ١٩ .

ب - وخيار الأصوليين الإسلاميين : المصممين على استرجاع الحضارة الإسلامية السابقة عن طريق بعث الماضي ، وتطبيق الشريعة الإسلامية ، والمناداة بأن الإسلام دين ودولة ، واتخاذ الماضي هداية للمستقبل .

ودعا السياسة الأمريكية والغربية إلى أن يلعبا «دورا رئيسيا في تحديد الخيار الذي تختاره الشعوب المسلمة» ١٩! وهو خيار :

ج - التقدم : ونموذجه «تركيا - العلمانية» - في انحيازها نحو الغرب ، وسعيها إلى ربط المسلمين بالعالم المتحضر - (الغرب) - من الناحية السياسية والاقتصادية ، وإلا فإن «ردود فعل خطيرة

(١) (التورويك) - يوليو سنة ١٩٩٠م - نقلا عن (الأهرام) - ١٧ يوليو ١٩٩٠م .

ستحدث في العالم « إذا لم ينجح الغرب في دفع المسلمين إلى هذا الخيار ^(١) ».

فهى — مرة ثانية — إجابة غربية تهدد « بردود فعل عالمية خطيرة » إذا لم « يختار » المسلمون « الخيار الغربى » — العلمانى — الذى يربطهم بالغرب سياسيا واقتصاديا ^(٢) .

● ومن نماذج تحليلات « خبراء الفكر والثقافة » ، التى تفسر هذا الموقف « السياسى » ، والحربى ، والاستراتيجى « للحضارة الغربية من هذه القضية — قضية « الواحدة الحضارية » ؟ » أو « التعددية الحضارية » ؟ — نختار رؤية مجلة « شؤون دولية » ، التى تصدرها جامعة « كامبردج » ، والتى جاءت بالملف الذى خصصته للإسلام والمسيحية والماركسية ، وفيها قال خبراء الفكر والثقافة عن الإسلام إنه الهدف الأول للحرب الغربية . لا لشيء إلا لتحديه الخضوع للنموذج الغربى ، ورفضه التنازل عن خصوصيته المستعصية على العلمنة الغربية ^(٣) . ويتصل كلمات هؤلاء الخبراء :

— « يتساءل أوروبيون كثيرون عما إذا كان يمكن جعل الإسلام يقبل بقواعد المجتمع العلمانى ؟ أم أنه على قدر من الروح فى المجال السياسى والاجتماعى يجعله رافضا لأى تمييز بين : ما لله وما لقيصر ^(٤) ! » .

— « إن النظرية التى يعتنقها علماء الاجتضاع » والتى تقول : إن

(١) نيكسون (الفرصة السابعة) ص ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ترجمة أحمد صادق مراد ، مطبعة القاهرة — دار الهلال ١٩٩٢ .

المجتمع الصناعي والعلمي الحديث يقوض الإيمان الديني — مقولة العلمنة — صالحة على العموم ، لكن عالم الإسلام استثناء مدعش ونام جداً من هذا .. إنه لم تتم أى علمنة فى عالم الإسلام . إن الإسلام مقاوم للعلمنة ، فى ظل مختلف النظم السياسية ، وسيطرته الآن على المؤمنين به أقوى مما كانت من مائة سنة ، ولقد مكنت التقاليد المحلية الإسلامية العالم الإسلامى من الإفلات من محاكاة الغرب . تلك المحاكاة المذلة ، التى تضىء الطابع المثالى على النموذج الغربى . فباسم الإيمان المحلى يتم الإصلاح ، دون علمنة ؟

— « إن الإسلام هو الثقافة الوحيدة القادرة على توجيه تحد فعللى وحقيقى لمجتمعات الغرب ، ولذلك قبله من بين الثقافات الموجودة فى الجنوب ، هو الهدف المباشر للحملة الغربية الجديدة » (١) .

فتحن « مرة ثالثة » أمام إجابة غربية ، نفسر لماذا هذا الرفض الغربى لتمييز الحبار الحضارى الإسلامى عن النموذج ، ولماذا يتخذ الغرب الإسلام وأمة وعالمه هدفاً مباشراً للحملة الغربية الجديدة ؟ ..

تلك هى إجابات الفكر انساني بمختلف دوائر الفكر الغربى عن هذا السؤال ، حضارة واحدة ؟ .. أم تعددية فى الحضارات ؟

وفى هذه الإجابات تفسير للممارسات الدامية ، والتطبيقات المأساوية التى يصنعها الغرب بالإسلام والمسلمين وقضاياهم وحقوقهم على امتداد الأوطان والقارات ؟ !

(١) (شؤون دولية) مجلد ٦٧ — عدد ١ — يناير ١٩٩١ م

الجواب الإسلامى

أما إذا نحن التمسنا إجابة إسلامية على هذا السؤال ، حضارة واحدة لهذا الكوكب الذى نعيش فيه ؟ أم تعددية فى حضارات أمم وشعوبه ؟ .. فإننا نجد للإسلام موقفا حاسما وواضحا يؤكد على أن التعددية هى الأصل والقاعدة ، بل إنه يجعلها القانون الإلهى والسنة الإلهية — الأزلية والأبدية — فى مبادئ الاجتماع الإنسانى وشؤون العمران البشرى ، التى لا تبدل لها ولا تحوّل فيها .. فالوحدانية خصيصة للخالق الواحد ، سبحانه وتعالى .. أما ما عدا الخالق ، من عوالم الكون الطبيعى وشؤون الاجتماع البشرى ، ومبادئ الحضارة والعمران ، فقائمة على التعددية ، كسنة جارية وحاكمة فى كل هذه الميادين ..

ففى التورميات والأجناس ، هناك تعددية يتحدث عنها القرآن الكريم باعتبارها « آية » من آيات الله فى الاجتماع الإنسانى : ﴿ ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن فى ذلك لآيات للعالمين ﴾ [الروم : ٢٢] .

وفى الشعوب والقبائل « هناك تعددية » ، تشر التمايز ، الذى يدعو القرآن إلى توظيفه فى إقامة علاقات التعارف بين المتمايزين : ﴿ بأيتها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن

أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير ﴿ الحجرات : ١٣ ﴾ .

وفى الشرائع والمناهج ، ومن ثم فى الحضارات ، هناك تعددية
يراهها القرآن الكريم الأصل الدائم والقاعدة الأبدية ، والصفة الإلهية .
التي هى الحافز للتنافس فى الخيرات ، والاستباق فى الطيبات ، والسبب
فى التدافع الذى يقوم ويرتد مسارات أهم الحضارات على دروب
التقدم والارتقاء ، فهى المصدر والباعث على حيوية الإبداع الذى لا
سبيل إليه إذا غاب التمايز وطست الخصوصية بين الحضارات : ﴿ ولو
شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم
ربك ولذلك خلقهم ﴾ [هود : ١١٨ ، ١١٩] . حتى ليتحدث
المفسرون عن هذا الاختلاف وتلك التعددية باعتبارها علة الخلق ،
فيقولون : إن المعنى : وللإختلاف خلقهم (١) .

﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة
واحدة ولكن ليلوكم فيما آناكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم
جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون ﴾ [المائدة : ٤٨] . فالتعددية هى
الحافز على امتحانات وإبتلاءات المنافسة والاستباق فى مبادئ الإبداع
بين الفرقاء المتمايزين فى الشرائع والمناهج والحضارات .

وعلى دروب مسارات استباق الخيرات ، يكون التدافع — وليس
الضراع — السبيل الإسلامى لترشيد المسارات وتخصيط الاستباق ، حتى
يظل فى إطار المثل التى صاغها الإسلام ، بل إن غياب التعددية ،
ومن ثم غياب هذا التدافع الحضارى والحراك الاجتماعى إنما يعنى

(١) القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج ٩ ص ١١٤ ، ١١٥ . مطبعة دار الكتب المصرية

الموت المتمثل في غيبة إبداع الخصوميات : ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ﴾ [البقرة : ٢٥١] ، ﴿ ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ﴾ [الحج : ٤٠] .

تلك هي إجابة الإسلام ، التي انحازت إلى التعددية في الأجناس والأقوام والشعوب والقبائل والشرائع والمناهج والخصارات

وهي الإجابة التي تجسدت في دولة تعددت رعايتها في الديانات والمذاهب ، وشعوبها في اللغات والقوميات ، فلم تنف هذه الإجابة المتميزة عند حدود الفكر النظري ، وإنما تجسدت واقعا حضاريا معيشا ، بينما كان الرفض الغربي للتعددية هو الآخر تاريخاً حضارياً ، رفض التعددية حتى في المذاهب داخل النصرانية الواحدة ، وليس فقط التعددية في الديانات ؟ ..

تعددية : العموم .. والخصوص

وهذه التعددية في الحضارات الإنسانية ، التي يؤسسها الإسلام على ستة التعددية في الشرائع والمناهج بين الأمم ، لا تعنى : « قطيعة – التضاد » ، كما أنها لا تعنى : « تماثل – التبعية » ، « تطابق – التقليد » .. وإنما هي « تميز » يقف بين « الواحدية الحضارية » وبين « التضاد المطلق بين الحضارات » . إنه « تميز » يقوم على ساقين اثنتين .. ساق « العموم » القائم فيما هو مشترك إنسانى عام فى حقائق وقوانين العلوم الموضوعية والطبيعية والمخيلة ، التي لا تتغير حقائقها وقوانينها بتغير عفاك وحضارات الباحثين فيها ، وذلك لثبات موضوعات هذه العلوم ، وتماثل ثمرات تجاربها ، مهما تعددت وتغيرت هويات القائمين بها ..

ففى هذه الميادين تكون بإزاء « مشترك إنسانى عام » ، يمثل رصيذا « للعموم » اجماع بين مختلف الحضارات الإنسانية ، عبر الزمان والمكان ..

أما الساق الثانية التي يقوم عليها « تميز » العموم والخصوص بين الحضارات ، فهي ساق الخصوصيات الحضارية فى الهويات والثقافات والفلسفات .. وميادين هذه الخصوصيات هي العلوم الإنسانية ، التي تتغير بتغير موضوعاتها النعوس الإنسانية ، والتي تتلون وفق الموارث

والعقائد والفلسفات والعادات والأعراف والتقاليد .

وإذا كانت التجارب المادية تتكرر على « المادة » فتضم ذات الحقيقة ونفس القانون ، رغم التكرار ، ورغم تغير هويات القائمين على هذه التجارب ، لثبات وحياد « المادة » موضوع التجارب . . فإن التجربة الفنية أو الشعرية أو الروحية ، وكذلك الاجتهاد في العلوم الإنسانية ، يستحيل التماثل فيها عند تكرارها حتى لدى الإنسان الواحد ، لأن موضوعاتها - النفس الإنسانية - ليس لها ثبات ولا حباد المادة الصماء .

فعلى « العموم » - الذي يمثل نطاق المشترك الإنساني العام في الفكر الإنساني - . . وعلى « الخصوص » - الذي يمثل التعددية في الهويات والثقافات والإنسيات - يقوم « التمايز » الممثل للرؤية الإسلام لمعيار « التعارف » بين الحضارات المتعددة للأمم والشعوب .

نماذج شاهدة

وإذا كان الناس لا يختلفون على عموم الحقائق والقوانين التي تمثل ثمرات الإبداع الإنساني في ميادين العلوم الطبيعية والموضوعية والمحايدة . . من طب ، وهندسة ، وطبيعة ، وكيمياء ، وفلك ، ورياضيات ، ونبات ، وحيوان ، وفي ميادين التجارب الإنسانية التي هي أقرب إلى الآليات والأوعية والمؤسسات ، التي توظف في خدمات المقاصد والفلسفات والعيال . فإن خلافا كبيرا يقوم بين تيارات فكرية متعددة حول التمايز الحضاري في ميادين الثقافات والهويات والإنسانيات . . آدابا وفنونا ، وسياسة ، واجتماعا ، واقتصادا ، وعقائد ، ورؤى لشكالة الإنسان في الكون ، وعلاقته بالانحياز ، وفلسفته في حكمة الوجود ، وقصة البدء ، والميرة ، والمصير . . إلخ . فمن الناس من يرى موضوعات العلوم الإنسانية ، كموضوعات العلوم الطبيعية ، محايدة ، وصالحة للدرس بالمنهج الموحدة ، كما هو الحال في مناهج دراسة موضوعات العلوم الطبيعية . الأمر الذي يثمر حقائق وقوانين واحدة ، تجعل ميادين هذه العلوم الإنسانية مما هو « مشترك إنساني عام » لا تتباير فيه ولا تتمايز الحضارات ، وهؤلاء هم دعاة الواحدية الحضارية . الذين عبر عن فكرهم الدكتور طه حسين (١٣٠٦ - ١٣٩٣ هـ / ١٨٨٩ - ١٩٧٣ م) في مرحلة انبهاره بالحضارة الغربية - فقال بواحدية « العقل » بين الشرق والغرب :

لأن العقل الشرقي هو كالعقل الأوربي ، مرده إلى عناصر ثلاث :

— حضارة اليونان وما فيها من أدب وفلسفة وفن

— وحضارة الرومان وما فيها من سياسة وفقه .

— والمسيحية وما فيها من دعوة إلى الخير وحث على الإحسان .

وبعد أن أنكر تمايز الحضارات في الإنسانيات ، وزعم وحدتها في الأدب والفلسفة والفن والسياسة والفقه والشرائع . . . رتب على ذلك واحدة العقل الشرقي والعقل الأوربي ، فقال : * لقد كانت مصر دائما جزءا من أوروبا ، في كل ما يتصل بالحياة العقلية والثقافية على اختلاف فروعها وألوانها . . . ٩

ثم مضى فرفض أن يكون ظهور الإسلام ونزول القرآن قد أحدثا تميزا للعقل الإسلامي الشرقي عن العقل النصراني الغربي ، فقال :
وكما لم يغير الإنجيل من الطابع اليوناني للعقل الأوربي ، فكذلك القرآن ، لم يغير من الطابع اليوناني للعقل الشرقي ، لأن القرآن * إنما جاء متمما ومصدقا لما في الإنجيل ١٠ .

ثم انطلق من ميدان الحكم على الماضي والشرات . ليعمم هذا القول على الحاضر والمستقبل ، فدعا الناس إلى أن يسلكوا في النهضة ويختاروا للمتقدم نفس الخيار الغربي . زاعما أنه خيار وحيد ، وسبيل واحدة لا تعدد فيها ولا تميز . . فقال : * إن السبيل واضحة بينة مستقيمة لا لبس فيها ولا عوج ولا نزواء ، وهي واحدة فذة ليس لها تعدد ، وهي : أن تسير سيرة الأوربيين وفلسفك طريقهم ، لتكون لهم أندادا ، ولتكون لهم شركاء في الحضارة ، خيرها وشرها ، جلوها

ومررها ، ما يُحِبُّ منها وما يُكْرَهُ ، ما يُحْمَدُ منها وما يُعَابَرُ » (١٦) .

ذلك هو مذهب المفكرين للتعددية الحضارية ، القائلين بالوحدة الحضارية في الإنسانيات كما في الطبيعيات ، وعندهم أن التمايز قائم في درجات ارتفاع الأمم على السلم الواحد للحضارة الواحدة - وليس تمايزا قسما في الهويات والخصوصيات بين حضارات إنسانية متعددة ومتمايزة .

ولأن هذه القضية فيها هذا الخلاف ، ولأن القول بهذه « الوحدة الحضارية » ، يؤدي - في رأينا - ليس فقط إلى الخروج عما جعله القرآن الكريم آية من آيات الله ، سبحانه وتعالى ، في اختلاف الناس في الشرائع والمناهج ، ومن ثم في الحضارات ، بل وإلى الخروج على حقائق الفكر التي تبلغ مرتبة البدهيات ، وأيضا المعاندة والإنكار لواقع تاريخ الحضارات .

لما كان هذا هو الرأي في دعوى القائلين « بوحدة الحضارة » ، حق علينا أن نضرب الأمثال الشاهدة على صدق الرؤية الإسلامية ، المؤسسة على وجود « تعددية التمايز » بين الحضارات ، كموقف وسطى بين دعاء « تغاير - التضاد » بين الحضارات ، وبين دعاء « تماثل - الوحدة » فيما يسمونها الحضارة « العالمية » و « الإنسانية » الواحدة .

ومن بين الأمثال الكثيرة الشاهدة على صدق هذه الرؤية الإسلامية للتعددية الحضارية ، تختار بعضها ، من مثل :

(١) (مستقبل الثقافة في مصر) ج ١ ص ٢١ - ٥٥ . طبعة القاهرة ١٩٣٨ م .

١ - الاشتراك في « الإيمان بالخالق » ..

والخصوصية في « آفاق تدبيره »

في كل الحضارات التاريخية منها والمعاصرة - وإذا نحن استثنينا القلة المادية المنكرة وجود خالق لهذا الوجود - هناك اشتراك بين جميع أمم تلك الحضارات في الإيمان بخالق لهذا الوجود ، ومع هذا الاشتراك هناك خصوصيات حضارية في تصور كل حضارة من الحضارات لنطاق وآفاق عمل وعمل وتدبير الذات الإلهية الخالقة لهذا الوجود ..

أ - فالتصور الوثني الجاهلي ، لم ينكر وجود خالق لهذا الوجود ، ولكنه وقف - في تصوره لعمل هذا الخالق - عند حدود « الخلق » ، ثم أشرك معه شركاء آخرين ، زعم أنهم الوسائط المدبرة لشؤون الحياة الدنيا ، يفرغ إليهم الإنسان الجاهلي عند الملهمات ..

ولذلك ، لم يتبع القرآن على التصور الجاهلي إنكار الخالق للوجود ، وإنما نعى عليه الرفوق بعمل هذا الخالق عند حدود « الخلق » دون آفاق التدبير في كل ميادين الوجود ومساثر شؤون العمران . لقد أقرهم على نطاق الاشتراك - الإيمان بخالق الموجود - ونعى عليهم الإيمان بالشركاء الذين زعموا اختصاصهم ، دون الله ، بالتدبير لشؤون هذه الحياة : ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض وسخر

الشمس والقمر ليقولن الله فأنى يؤفكون . الله يسطر الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له إن الله بكل شيء عليم ﴿ [العنكبوت : ٦٢ ، ٦١] .

﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله قل الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون . لله ما فى السموات والأرض إن الله هو الغنى الحميد ﴾ [لقمان : ٢٥ ، ٢٦] .

﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله إن أرادنى الله بضر هل هن كاشفات ضره أو أرادنى برحمة هل هن ممسكات رحمته قل حسبي الله عليه يتوكل المتوكلون ﴾ [الزمر : ٣٨] .

﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم . الذى جعل لكم الأرض مهذا وجعل لكم فيها سبلا لعلكم تهتدون . والذى نزل من السماء ماء بقدر فأنشربنا به بلدة ميتا كذلك تخرجون . والذى خلق الأزواج كلها وجعل لكم من الفلك والأنعام ما تركبون . لتستوا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم إذا استويتم عليه وتقولوا سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين . وإنا إلى ربنا لمنقلبون . وجعلوا له من عباده جزءا إن الإنسان لكفور مبين ﴾ [الزخرف : ٩ - ١٥] .

ففى هذا التصور الجاهلى للذات الإلهية . اشتراك مع التصورات الأخرى فى الإيمان بخالق لهذا الوجود . . . وخصوصية جاهلية . تقف بفعل الخالق عند حدود الخلق . وتشرك معه الشركاء فى التدبير والتلبية لحاجات الإنسان فى هذا الوجود . . .

ب - وفي التصور الأرسطي اليوناني للذات الإلهية شبه من هذا التصور الوثني الجاهلي . . . فالله هو الخالق لهذا العالم ، لكنه خلقه ثم تركه يعمل بالأسباب المادية الدانية المركبة فيه . . . فعلاقة الخالق بالوجود « علاقة منطقية » كعلاقة المقدمة بالنتيجة ، وليست علاقة الراعي المذبح لشؤون هذا الوجود !؟ . . .

فهنا - في هذا التصور الأرسطي للذات الإلهية - اشتراك مع التصورات الأخرى في الإيمان بخالق للكون . . . وغير في علاقة الخالق بالخلق ، وفي نطاق عمل وتدبير الله في المخلوقات . . .

ج - وشبه بهذه التصورات لنطاق عمل الذات الإلهية ، التصور النصراني ، الذي يدع ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله ، لأنه يحبس تدبير الذات الإلهية عن العمران البشري ، ويحصره في شؤون مملكة السماء . . .

د - بل إننا نستطيع أن نسلك التصور العلماني في إطار هذه التصورات ، فهو - عند أغلب العلمانيين - لا ينكر الله كخالق للكون ولا الدين كعقيدة وشعائر وعبادات ، ولكنه يحرر العمران الإنساني - في السياسة والاجتماع والاقتصاد ومناهج البحث - من « الشريعة الإلهية » وضوابط التدبير الإلهي لهذه الميادين . . .

ففي كل هذه التصورات « اشتراك » وعموم مع التصور الديني الحق ، الذي تفرد به القرآن الكريم . . . وفيها « تميز وخصوصية » فارقة بينها وبين التصور الإسلامي لنطاق عمل وفعل وتدبير الذات الإلهية في هذا الوجود . . .

هـ - يتميز التصور القرآني لنطاق عمل وقول وتدبير الذات الإلهية ، عندما لا يقف بهذا النطاق عند حدود « الخلق » فقط لهذا الوجود ، وإنما يجعل الله ، سبحانه وتعالى ، الراعي والمدير والحاكم - بقضائه وشرعه - لكل شؤون الحياة ، وسائر ميادين العمران .

فهو « الخالق » وهو « مدير الأمر » : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَمِنْ عِنْدَ ذِيهِ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾

[يونس : ٣]

وله ، سبحانه وتعالى « الخلق » و « الأمر » - أي التدبير - ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ نِيعَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام : ٥٤] .

وهو يسط الرزق ومقدره : ﴿ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [العنكبوت : ٦٢] .

وهو الذي « خلق » ، وهو الذي « هدى » : ﴿ قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى . قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾

[طه : ٤٩ ، ٥٠]

وهكذا تشترك الحضارات في « عموم » الإيمان بخالق لهذا الوجود ، في ذات الوقت الذي تتميز فيه تصوراتها في « خصوصية » نطاق وآفاق عمل وتدبير الخالق في هذا الوجود ، الأمر الذي يؤكد حقيقة التمايز الحضاري ، والخصوصية الحضارية ، والتعددية في الحضارات

٢ - الاشتراك في « إنسانية الحضارات » ..

والخصوصية في

« تصورات مكانة الإنسان في هذا الكون »

كل الحضارات « إنسانية » بمعنى أنها صناعة الإنسان وإبداعه عندما يرنقى في سلم التمدن والاستقرار ، وفي هذه الحقيقة تشترك كل الحضارات ..

لكن التصور الفلسفي لمكانة الإنسان في الكون يختلف من حضارة إلى أخرى ، إلى الحد الذي يصبح فيه التميز في هذا التصور من الخصوصيات التي تميز بها حضارة عن أخرى ، رغم أن جميعها تشترك في كونها من صنع هذا الإنسان ..

أ - ففي فلسفة الحضارة الهندية - اليرقانا Nirvana - ومعها بعض مذاهب التصوف الفلسفي - الغنوصية ، الباطنية ، العرفانية - تهميش للإنسان ، يجعله الحقير ، المجير ، الذي لا سبيل لخلاصه إلا بالفناء في المطلق أو في ذات « الحق - الله » ..

ب - وفي الفكر المادي - الذي طبع الحضارة الغربية منذ جاهليتها اليونانية وحتى نهضتها الأوروبية الحديثة - تأليه للإنسان . يجعل منه سيد الكون ، الذي يستطيع - بالحرية والاختيار - أن يحل

الحرام الدينى ، ويحرم الحلال الدينى . فى شؤون العمران الدنيوى ، كحق من حقوقه الطبيعة ، التى لا تلتزم بشرعية من شرائع السماء فى بناء هذا العمران .

جـ - أما فى الرؤية الإسلامية لمكانة الإنسان فى هذا الكون ، فإن مكانته هى مكانة الخليفة لله ، سبحانه وتعالى ، فى عمارة هذه الأرض ، والخليفة حرم وقادر وفريد وفاعل ، لكن فى حدود بنود عقد وعهد الاستخلاف ، الذى هو الشريعة الإلهية . فالإنسان سيد فى الكون ، وليس سيد الكون ؛ لأنه خليفة لسيد الكون . ويعبارة الإمام محمد عبده (١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) : فإنه - الإنسان - عبد الله وحده ، وسيد لكل شئ . بعده ! ٥ .

وهذه الرؤية الإسلامية لمكانة الإنسان فى الكون ، والتى تمثل خصوصية حضارية للحضارة الإسلامية تتميز بها عن الحضارات الإنسانية الأخرى ، كما أنها ثمرة للتوسعية الإسلامية ، التى تقف بمكان الخليفة بين : الناليد ، و : التهميش . فإنها ثمرة من ثمرات التصور الإسلامى لتطابق عمل وتدبير الذات الإلهية . فلما كان الله المبدئ للخلق - وليس فقط الخالق للوجود - كان التدبيره مدخل فى الرعاية والترشيد للإنسان ، وهذا المدخل هو عقد وعهد الاستخلاف ، الذى جعل الإنسان حاملاً للأمانة - فهو ليس المجهل المجبر المهمش - كما أنه ليس المنفلت من إطار التدبير الإلهي ، إنه الخليفة الخالق ومدبر هذا الوجود . .

وهذا التصور الإسلامى للإنسان كخليفة عن الله ، مع تصور الذات الإلهية كمدير للوجود الذى خلقه ، هما وجهان عملة واحدة ،

لعلها أخص ما يميز الحضارة الإسلامية عن غيرها من الحضارات ،
فعلهما تنفرد بخصوصيات أخرى كثيرة تشهد للحضارة الإسلامية بتميز
الهوية وخصوصية الفلسفة عند المقارنة بالحضارات الأخرى . .

ولفكرة الخلافة والاستخلاف هذه امتدادات وتجليات كثيرة في
ميدان التمييز الحضارى حضارتنا الإسلامية ، نجدها في الفلسفة
الإسلامية المتميزة لعلاقة الإنسان بالثروات والأموال . . فهو المالك
المجازى ، مالك المنفعة ، المحكومة حرته في الخيانة والتصرف بنوده
عقد وعهد استخلاف المالك الحقيقى ، مالك الرقبة فى الأموال ،
سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَفْقُوا مَا جَعَلَكُمْ مُتَخَلِّفِينَ فِيهِ ﴾ [الحديد : ١٧] .

وهو حاكم ، لكنه مكلف - فى عهد الاستخلاف - أن يحكم
وفق بنود هذا العهد : ﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ
وَاحْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة : ٥٩] ،
﴿ يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا
تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [ص : ٢٦] .

وله حقوق ، لكنها محكومة بحقوق الله ، سبحانه وتعالى .
وله مصالح ، لكنها يجب أن تكون شرعية معتبرة . . وله حرية ،
لكنها محكومة بإطار عقد وعهد الاستخلاف . . والدولة التى يقيسها
هى دولة الخلافة عن الأمة ، محكومة بسلطة الأمة ، التى هى - أى
الأمة - مستخلفة لله ، محكومة سلطاتها بإطار الشريعة الإلهية .

فهذا الموقع - موقع الخليفة - الذى أراد الله للإنسان فى عمارة
هذه الأرض ، هو الذى يعبر عن خصوصية الرؤية الإسلامية ،

والتزامه في بناء الحضارة الإسلامية هو الذي يجعل هذا الإنسان :
إنساناً ، وربانياً في ذات الوقت ، وهو الذي يحقق المعنى الذي لم
تدركه الملائكة من ذاتها عندما خلق الله هذا الإنسان . ﴿ وإذ قال
ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا اتبعنا فيها من يفسد
فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما
لا تعلمون ﴾ (البقرة : ١٣٠) .

وكما أن تحقيق فلسفة الاستخلاف ، ووضوابط الخلافة ، يجعل
الإنسان الخليفة ، إنساناً وربانياً في ذات الوقت ، فإن ذلك التحقيق
يجعل من مساهمته للحضارة ، حضارة إنسانية ، وإسلامية أيضاً .
وبهذا تتميز حضارة الاستخلاف الإسلامية عن غيرها من الحضارات
التي « تهتم به » أو « تؤليه » . .

٣ - الاشتراك في « الدين » ..

والخصوصية في « مصدره » وفي « آفاقه »

وكل الحضارات الإنسانية تشترك في الدين بالديانات ، بل إن الشريحة التي أخذت ، وأحلت « المادة » محل « الله » ، قد جعلت من الفلسفة المادية عقيدة ودينا ١٩

لكن الحضارات تتمايز في رؤيتها لمصدر الدين ، فهناك حضارات الديانات الوضعية ، غير المساوية - مثل ديانات الشرق الأقصى - ومعها في هذه الفلسفة ثقف « الوضعية الغربية » بمذاهبها المتعددة ، فلقد زعمت أن الدين يحكل ألوان الفكر وأنساقه ، إنما هو إفراز بشري ، وثمره من ثمرات العقل الإنساني ، بل وقالت : إنه الممثل للفكر الإنساني في طور طفولة العقل البشري ، الذي ارتقى بعد الطفولة إلى مرحلة الميثافيزيقا ، والإيمان بما وراء الطبيعة ، ثم لما نضج أصبح وضعا ، لا يرى علما حقيقيا ولا معرفة حقيقية إلا إذا كانا من ثمرات التجارب الحسية والعقل المجرد انطلاقا من حقائق الكون المادي المحسوس . فهذه الحضارات عرفت الدين ، لكنها جعلته « وضعا إنسانيا » ، وليس « وضعا إلهيا » ووحيا سماويا .

وحنى الحضارات ، أو التصورات الدينية التي اشتركت في الإيمان بالوضع الإلهي للدين ، تراها قد تغيرت في تحديد آفاق عمل هذا

الدين ، فالذين جعلوا الدين عقيدة خاصة بين الفرد وخالفه ، وشعائر عبادة محبوسة في الهياكل والصوامع ، مع عزله عن أن يضبط ويدير ويرشد كل ميادين العمران الفكرى منها والتطبيقات ، قد تميزت رؤية حضارتهم لأفاق عمل الدين ، ولنطاق التدبير عن الرؤية الإسلامية لهذه الأفاق . .

فالدين في الرؤية الإسلامية - فضلا عن أنه وضع إلهي وروحي متماوي - هو الروح السارية في كل مجالات العمل الإنساني وسائر مناحي الحياة ، يضبط علاقة الفرد بربه وبمحيطه ، وبأهله وشعبه ، وأمته ، وبالإنسانية جمعاء ، كما يضبط علاقة الدنيا بالآخرة ، والعمران بالقيم ، والوسائل بالحكم والغايات . . والسياسة والاجتماع والاقتصاد وسائر البعث ونظريات المعرفة بالفلسفات والأخلاقيات . .

وهكذا تتميز الحضارة الإسلامية - عندما تكون حقا إسلامية - عن الحضارات الأخرى المشاركة لها في التدبير بهذه الرؤية الخاصة لمصدر الدين ، ولنطاق وآفاق التدبير في الحياة . .

٤ - الاشتراك في « العقل » ..

والخصوصية في « ماهية العقلانية »

بدون « العقل » يستحيل أن يكون هناك إنجاز رشيد .. وكل الحضارات الإنسانية هي لمرات لإبداع الإنسان العاقل .

لكن ، رغم هذا الاشتراك في العقلانية بين كل الحضارات الإنسانية ، فإن هناك تمايزا وخصوصية لحضارة عن أخرى في مقام العقل ، وفي مكانته من سبل المعرفة الأخرى ، ومن ثم في ماهية العقلانية . فالحضارات المشتركة في الاحتكام إلى العقل تتفاوت في درجات هذا الاحتكام ، وفي مدى الاقتصار عليه .

أ - ففي المذاهب « الباطنية - الغنوصية - العرفانية » يهتمش العقل وتضمر العقلانية ، بل ويهتمش النقل وكل سبل المعرفة الأخرى ، ويكاد الوجدان والحدس والعرفان الباطني والقيس والإلهام والوهب أن تستأثر بالمعارف جميعا ، ولذلك استحال بناء حضارة على « العرفان » ، وإن أمكن أن يكون سبيلا لخلاص آحاد الناس ؛ لأن الحضارة بناء جمعي ، بينما العرفان تجربة شديدة الفرد والاختصاص !

ب - وفي المذاهب المادية والوضعية هناك إعلاء لمقام العقل إلى

درجة : الغرور العقلاني ١٩٠ . فالاحتكام إلى براهينه مع ثمرات
التجارب الحسية هما سبيلا للمعرفة المتعترف بهما ، وما لا تعقله العقول
وتدركه الحواس لا يرقى لمرتبة حقائق المعارف والعلوم .

جـ - أما في الرؤية الإسلامية ، التي أصبحت بفلسفتها الحضارة
الإسلامية ، فإن للعقلانية ماهية متميزة تماما كما :

لقد تبلورت العقلانية الغربية في طورها اليوناني عندما لم يكن
هناك نقل ولا وحى يجاورها ، فجاءت عقلانية منحرفة من النقل ومن
وحى السماء ، مشفوعة بتحصيل المعارف وحقائق الأشياء . . بينما
تبلورت العقلانية الإسلامية انطلاقا من الوحي القرآني ، وفي خضم
الدفاع عن الدين . فجاءت عقلانية مؤمنة لإنسان مؤمن ، يدرك أن
ملكاته - ومنها العقل - هي نسبة إذا ما قورنت بالعلم الإلهي الكلي
والمحيط . . ومن هنا جاءت العقلانية الإسلامية : تقر النقل بالعقل ،
وتحكم العقل بالنقل ؛ لأنها قد جعلت النقل مع العقل ، والحواس ،
والوجدان . سبلا أربعة للمعرفة ، متكامل في تحقيق الهداية للإنسان ،
وجعلت مصادر المعرفة كتابي الوحي المقروء والكون المنظور ، وليس
فقط كتاب الكون المنظور ، كما هو الحال في الوضعية الغربية . .
فالمعرفة مصدران ، وليس لها أربع هدايات ، الأمر الذي عصم
العقلانية الإسلامية من الصراع الذي اكنوت الحضارة الغربية بناره .
بين العقلانية وبين اللاهوت ، وهو الصراع الذي جعل العقلانية الغربية
الحديثة نقضا للدين ، بعد أن كانت في حقبتها اليونانية خلوا من
الدين . بينما ظلت العقلانية الإسلامية على مر تاريخها الحضاري ،

الأخت الرضیعة للشریعة الدینیة ، لأنها واحدة من الهدایات ، ولیست
بديلاً ولا نقیضاً لهدایات الدین . . .

بهذه العقلانیة الإسلامیة تمیزت الحضارة الإسلامیة ، رغم اشتراك
مناشر الحضارات فی الاحتكام إلى العقل المبدع لهذه الحضارات ١

٥ - الاشتراك في « السببية » ..

والخصوصية في « مرجعيتها »

وإذا كانت الحضارات كلها قد اشتركت في الإيمان « بالأسباب » ،
وبالعلاقة بين « الأسباب » و « السببات » ، فإن مناهجها ومذاهبها
وفلسفاتها قد تباينت في مرجعية هذه الأسباب وفي طبيعة العلاقة بينها
وبين السببات .

أ - فهناك أهل العرفان ، الذين يجعلون « الله - الحق » ،
سبحانه وتعالى ، سببا أوحدا لا سبب سواه في وجود كل السببات ،
وفيما يتولد عنها ، بل لقد ذهبوا مع هذا اللب إلى حيث أنكروا
الوجود الحقيقي عينا هذا الله ، سبحانه وتعالى .

ب - وهناك الحضارات المادية والمذاهب الوضعية التي ترجع
« السببات » إلى الأسباب المادية المركبة في المادة وقواها وظواهرها ،
وفي الإنسان والاجتماع البشرى ، وهم يرون فيها « أسبابا ذاتية »
وليست مخلوقة خالق وراءها ومفارقة لمادتها ، إما لأنهم يحددون
وجود هذا الخلق ، أو يتصورونه على الصورة التي تصورها عليها
أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق . م) محركا أولا ، حرك العالم ثم تركبه
تقواه وأساسه الذاتية الفاعلة وحدها فيه ، دون علاقة بتدبير بين الخلق
وبين هذه الأسباب .

جسمه أما الموقف الإسلامي من مرجعية السببية ، فهو الذي يؤمن بوجود الأسباب ، وبقيام العلاقة بينها وبين المُسَبَّبات ، مع الإيمان بأن جميع هذه الأسباب المركبة في المادة وقواها وظواهرها وفي الإنسان والاجتماع البشري هي جميعها مخلوقة أيضا خالق هذه الأشياء ، وأن عملها في مسبباتها لا يعنى انتفاء قدرة الموجد الأول والأوحد لها مع إيقاف عملها ، إذا هو ، سبحانه ، شاء إخراج الأمر من « العادة » إلى « بخارق العادة » لحكمة يريد بها الله .

لقد اتفق على هذا التصور للنسبة مفكر الإسلام ، الذين استطاعت بفكرهم حضارتنا الإسلامية .

فانغزالي (١٥٠٠ - ٥٠٥ هـ / ١٠٥٨ - ١١١١ م) الذي يتهمة البعض بإنكار السببية ، والعلاقة الضرورية بين الأسباب والمسببات ، هو القائل : « إنا نعلم أن النار خلقت خلقة إذا لاقاها قطنتان مماثلتان أحرقتهما ، ولم تنرق بينهما إذا فمائلتا من كل وجه ولكننا مع هذا ، لجور أن يلقى شخص في النار فلا يحترق ، إما بتغير صفة النار أو بتغير صفة الشخص . فيحدث من الله تعالى أو من الملائكة صفة في النار تقصر سخونتها على جسمها بحيث لا تعداها ، وتبقى معها سخونتها وتكون على صورة النار حقيقتها . ولكن لا تعدى سخونتها وأثرها . أو يحدث في بدن الشخص صفة ، ولا يخرجها عن كونه حُما وعظما فيدفع أثر النار . فإنا نرى من يطلى نفسه بالزطلق « مادة نباتية » . . . ثم يقعد في نور خوفه فإنه لا يتأثر بالنار . والذي لم يشاهد ذلك ينكره . وإنكار الخصم امتثال القدرة على إثبات صفة من الصفات في النار أو البدن تمنع الاحتراق كإنكار

من لم يشاهد المطلق وأثره ، وفي مقدورات الله تعالى غرائب
وعجائب ، ونحن لم نشاهد جميعها ، فلا ينبغي أن ينكر إمكانها
ويحكم باستحالتها^(١).

فإنكاره لم يكن للسيب ، ولا لعلاقة الضرورة بين الأسباب
والمُسَبَّبات ، وإنما كان للنسبية المادية ، التي تنكر — بزعم اختصاصية —
قدرة مسبب الأسباب على إحراق العادة ، بخلق أسباب أخرى غير
المعتادة !

وإين رشد (٥٢٠ — ٥٩٥ هـ / ١١٢٦ — ١١٩٨ م) الذي اتهمه
المعظم بالانحياز للسيب المادية ، هو الذي يقول : « ولا ينبغي أن
يُشكَّ في أن هذه الموجودات قد يفعل بعضها بعضا ومن بعض ، وأنها
ليست مكتفية بأنفسها في هذا الفاعل ، بل الفاعل من خارج ، فعلة
شرط في فعلها ؛ بل في وجودها . فضلا عن فعلها »^(٢).

فكلاهما — الغزالي وإين رشد — على عكس ما نوهم الذين
ظنوا اختلافهما في هذه القضية — يقولان بالسيب ، وبالعلاقة الضرورة
بين الأسباب والمُسَبَّبات ، مع رفض السببية المادية ، التي تنكر قدرة
وفاعل مسبب الأسباب في إيقاف وتبديل فعل الأسباب في
المُسَبَّبات .

وهذا المذهب الإسلامي الجامع بين فعل السبب ، المودع في
الأشياء — الطبايع — وبين قدرة خالق الأسباب والمُسَبَّبات على إحراق

(١) (نهضة الفلسفة) ص ٦٨، ٦٩ . طبعة القاهرة ، ١٩٣٠ م .

(٢) (نهضة نهضة) ص ١٢٤ . طبعة القاهرة ، ١٩٣٠ م .

العادة ، وتبديل الأسباب - إلى إيجاد عناصر مسببة جديدة - هذا المذهب الإسلامى ، المنحيز عن مذهب الذين أنكروا السببية وعن مذهب الذين قالوا بالسببية المادية ، هو الذى غير عنه الخاطئ (١٦٣) - ٢٥٥ هـ / ٧٨٠ - ٨٦٩ م) عندما قال : « التوحيد » فى الألوهية ، هو الذى يعنى الإيمان بحلق هذا الكون ، لا ينفى وجود الأسباب الفاعلة فى الأشياء « الطوائع » ، وقد يكون تصور الأمر صعبا على غير أهله ، لكنه حتى يمكن التصور ! والمصيب هو الذى يجمع تحقيق التوحيد وإعطاء الطوائع حقها من الأعمال - ومن دغم أن التوحيد لا يصلح إلا بإبطال حقائق الطوائع ، فقد حمل عبءه على الكلام فى التوحيد ، وإنما يناسى ملك الملوك إذا لم يدعك التوفيق على التوحيد إلى بخشى حقوق الطوائع ؛ لأن من رفع أعمالها رفع أعيانها ، وإذا كانت الأعيان هى الدالة على الله ، فرفعت الدليل ، فقد أطلت المدلول عليه (١)

فمع اشتراك كل الحضارات فى الإيمان بالسببية تراها قد توزعت على مذاهب متميزة فى مرجعية الأسباب ، وفى طبيعة العلاقة بين الأسباب والمسببات ، فكانت السببية مشتركا إنشائيا عاما ، وكانت مذاهبها عن الخصوصيات الحضارية التى تتمايز فيها وبينها الحضارات .

(١) كتاب الجوى (ج ٢ ص ١٣١ ، ١٣٥ ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون) ، طبعة القاهرة

شهادة التاريخ

وإذا كانت هذه النماذج والأمثال كافية لتشهد على حقيقة التمايز والخصوصية الحضارية ، التي تؤكد على تعدد الحضارات في عالمنا ، وعلى أن هذه التعددية هي تعددية تمايز ، لا تضاد ، لأن بين الحضارات المتميزة ، مشتركا إنسانيا عاما ، تقبله حقائق وفوائيد العلوم الطبيعية والمحايدة والموضوعية لثبات موضوعات هذه العلوم ، كما أن بينها هذا التمايز في معارف العلوم الإنسانية ، ذات الموضوعات المتغيرة بتغاير موارد وفلسفات وعقائد أهم هذه الحضارات . .

إذا شهدت هذه النماذج بصدق هذا المعنى ، فإن التاريخ شاهد على أن هذا المعنى قد غدا قانونا عاما في كل مراحل التقاء وتفاعل سائر الحضارات . .

● فالمسلمون انفتحوا على الحضارة الهندية القديمة . . لكنهم أخذوا فلکها وحسابها ، ولم يأخذوا فلسفتها ، وهم انفتحوا على الحضارة الفارسية القديمة ، ومع ذلك وجدناهم يأخذون منها * التراتيب الإدارية * ، في الوقت الذي وجهوا فيه النقد والتقصي لمذاهب الفرس وفلسفاتهم ودياناتهم . .

وهم صنعوا ذلك مع التراث اليوناني ، عندما احتفوا بعلومه

الطبيعية ، مع رفضهم للإلهيات وآدابه التي ارتبطت بتلك الإلهيات .

لقد كان قانوناً حكم التقاء وتفاعل الخطابات ، وحققه المسلمون منذ عهد الفاروق عمر بن الخطاب ، الذي أخذ عن الرومان « تدوين القوانين » - كخبرة إنسانية محايدة ، ورعاية من أوعية التنظيم الإداري - في الوقت الذي رفض فيه « القانون الروماني » ، لاختلاف فلسفته في التشريع عن فلسفة الشريعة الإسلامية في فقه المعاملات .

● والعربون ، عندما اقتنعوا على الحضارة الإسلامية بما نهضتهم الحديثة أخذوا علومها الطبيعية ، ومنهجها التجريبي ، وتوالتهم اليوناني الذي حفظه وطوره المسلمون ، وفي ذات الوقت رفضوا توحيد حضارة التوحيد ، ووسطيتها ، وقيمها ، ومثلها ، بل لقد فسموا ابن رشد قسماً ، وأخذوا عنه الشارح الأكبر لأرسطو - لأن فيه تراثهم - ورفضوا فيه الفقيه المالكي ، والمشكل الإسلامي ، وضاحب العقلانية الإسلامية التي آتت ما بين الحكمة والشريعة !

● وعندما أخذت حضارتنا الحديثة تتلمس سبل النهضة - قبل مرحلة الاستعمار - أرسلت البعثات إلى أوروبا ، تدرس علوم المدن المدنية البشرية ، أي العلوم الحكيمة ، الفريدة في قديم الواقع . ولم ينحجب مبعوث واحد ليدرس العقائد والفلسفات والإنسانيات - على عكس ما انقلب إليه الحال في ظل الاستعمار . الذي أعطونا بإنسانيات الغرب ، وحجب عنا مصادر القوة المتمثلة في العلوم الطبيعية والدقيقة ١٩ .

ولقد عبر رفاعة الطهطاوي (١٢١٦ - ١٢٩٠ هـ / ١٨٠١ -

١٨٧٣ م) عن الوعي بهذه الحقيقة ، وعن الالتزام بهذا القانون -
 قانون التمايز بين الحضارات المتعددة في الإسلاميات ، والتي تشترك
 جميعا في حقائق وقوانين العلوم الموضوعية والمحايدة - غير عن ذلك
 عندما رفض علمانية العرب ولادينية ووضعته التي اعتمدت « العقل
 المجرد » و « النوايس الطبيعية » وحدهما سبلا للمعرفة والتحسين
 والتقريب ، وأكد على التزامه بالمنهاج الإسلامي الذي يجعل « الشرع »
 مع « العقل » و « النوايس الطبيعية » طرقا للتحسين والتقريب ، فلاه
 الإفرنج - عنده - مشحونة بكثير من الفواحش والبدع والفضلالات ،
 وإن كانت من أحكم بلاد الدنيا وديار العلوم البرانية ، وليس لأهلها
 من دين النصرانية سوى الاسم فقط ، وهم من الفرق المحسنة والمقبحة
 بالعقل ، أو من الإباحين الذين يقولون : إن كل عمل يأذن فيه العقل
 ضواب ، ولذلك فهم لا يصدقون بشيء ، مما في كتب أهل الكتاب
 لخروجه عن الأمور الطبيعية !

وبعد أن حدد العظماء ملامح الوضععية الغربية ، أدانها ،
 وزكى النموذج الإسلامي الذي ميز حضارتنا عندما أقام بينها على
 « الشرع » و « العقل » معا ، فقال : « إن تحمين النوايس الطبيعية لا
 يعتد به إلا إذا قرره الشارع ، والتكاليف الشرعية والسياسية ، التي
 عليها مدار نظام العالم ، مؤسسة على التكاليف العقلية الصحيحة
 الخالية عن المواقف والنسبات ، لأن الشريعة والسياسة مبنيان على
 الحكمة المعشولة لنا أو التعبدية التي يعلم حكمتها المولى سبحانه ،
 وليس لنا أن نعتمد على ما يحسنه العقل أن أو يقبحه إلا إذا ورد
 الشرع بتحسينه أو تقبيحه ، ولا حبرة بالنفوس القاصرة ، الذين حكموا

عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التي ركنوا إليها فحسنا وتقييحا ،
وظنوا أنهم فازوا بالمقصود بتعدي الحدود ! .

فيمضي تعليم النشوس السامية بطرق الشرع لا بطرق العقول
المجردة « (١) .

هكذا شهدت الحقائق على وجود « المشترك الإنساني العام »
الجامع لكل الحضارات الإنسانية ، وعلى وجود « الخصوصيات
الحضارية » الممثلة لتمايز الحضارات ، وتعدديتها .

وهكذا شهد تاريخ التقاء وتفاعل الحضارات ، على ارتقاء هذه
الحقيقة ، حقيقة تعدد الحضارات - تعدد تمايز لا تعدد تناقض وتنافر -
إلى مرتبة « القانون » الذي يحكم التفاعل الحي بين « الحضارات »
وسقطت دعاوى « واحدة الحضارة » في عالمنا . تلك التي تخفى -
أو تحاول أن تخفى - مقاصد الهيمنة وأغلال التبعية ومخاطر
الاحتواء ، كما سقطت دعاوى الانغلاق والتناقض التام بين الحضارات
في كل الميادين . .

إن عالمنا يجب أن يكون « متدني حضارات » . تتفاعل جميعا من
موقف وموقع الرائد المستقل ، الذي بصافح الدنيا دون أن يتنازل عن
« بصمته » التي تميزه وهويته التي تحمل الجوهر والروح الحضارية
الحافظة لتمييزه عن الآخرين عبر الزمان والمكان .

(١) (الأعمار الكاملة لرفاعة الطهطاوي) ج ٢ ص ١٥٩ ، ١٦ ، ٧٩ ، ٣٢ ، ١٧٧ ،
٣٨٦ ، ٣٨٧ ، دراسة وتعليق دكتور محمد عمارة ، طبعة بيروت ، ١٩٧٣ م .

تلك هي الرؤية الإسلامية للإجابة على هذا السؤال :

علمنا : حضارة واحدة ؟ أم تعددية في الحضارات ؟؟ . والله من وراء القصد ، ومنه نستمد العون والتوفيق .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	تمهيد في السؤال
٩	الجواب الغربي
١٣	الجواب الإسلامى
١٧	تعددية : العموم والخصوص
١٩	نماذج شاهدة :
	١ - الاشتراك فى « الإيمان بالخالق » والخصوصية فى « آفاق
٢٣	تدبيره »
	٢ - الاشتراك فى « إنسانية الحضارات » والخصوصية فى
٢٧	« مكانة الإنسان فى هذا الكون »
	٣ - الاشتراك فى « الدين » والخصوصية فى « مصدره »
٣١	وفى « آفاقه »
	٤ - الاشتراك فى « العقل » والخصوصية فى « مآهية
٣٣	العقلانية »
٣٧	٥ - الاشتراك فى « السببة » والخصوصية فى « مرجعيتها »
٤١	شهادة التاريخ

رقم الإيداع : ٩٦٢٦ / ١٩٩٦ م

I.S.B.N:977-15-0170-4

هذا الكتاب

❖ نشأت العلمانية في سياق التنوير الوضعي الغربي؛ لتمثل عزلا للسماء عن الأرض ، وتحريرا للاجتماع البشري من ضوابط وحدود الشريعة الإلهية، وحصرها لمرجعية تدبير العالم في الإنسان، باعتباره «السيد» في تدبير عالمه ودنياه، فهي ثمرة من ثمرات عقلانية التنوير الوضعي، الذي أحل العقل والتجربة محل الله والدين .

إنها عزل السماء عن الأرض، والدين عن الدنيا، وإحلال الإنسان – في تدبير العمران البشري – محل الله !!
❖ ولقد انبهر البعض من مثقفينا المحدثين بالعلمانية الغربية فتبنوها ودعوا إلى سلوك طريقها في نهضتنا ، كما حدث للغربيين في نهضتهم . غير أن الفلسفة المتميزة للتشريع الإسلامي حالت بين المسلم وبين قبول العلمانية جملة وتفصيلا .

❖ وهذا الكتاب يبين في عجالة ملايسات نشأة العلمانية ، وكيف وفدت إلينا ، ورفض التصور الإسلامي والأصول الإسلامية لها .

الناشر

دار الفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المتصورة خرم

الإدارة والمطابع : المتصورة عن الإمام محمد عبده الواقعة بكتبة الأمان

٢٠١٧٧١ / ٢٠١٧٧٠ / ٢٠١٧٧٢

المهنتية : امام كلية الطب : ٢٠١٧٧٢ من ب : ٢٣ فاكس ٢٠١٧٧٨

